الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/49/520
S/1994/1161
14 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البند ٥١ من جدول الأعمال

مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة إليكم من سعادة السيد عثمان أرتوغ ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وسأكون ممتنا لو أن تلك الرسالة ومرفقها، الذي يتضمن بيان سعادة السيد أتاي أ. راسيت، وزير الخارجية والدفاع لجمهورية قبرص الشمالية التركية المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ردا على الخطاب الذي ألقاه السيد جلافكوس كليريديس زعيم الإدارة القبرصية اليونانية أمام الجمعية العامة، سيتسنى تعميمهما بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة تحت البند ٥١ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إنال باتو
الممثل الدائم

171094 171094 94-40043

مرفق

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة
إلى الأمين العام من السيد عثمان أرتوغ

أتشرف بأن أدرج طيه نص البيان الذي أدلى به في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ سعادة السيد أحمد أتاي راسيت، وزير الخارجية والدفاع للجمهورية التركية لقبرص الشمالية، ردا على الخطاب الذي ألقاه زعيم الطائفة القبرصية التركية السيد جلافكوس كليريديس أمام الجمعية العامة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (انظر A/49/PV.14).

وسأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٥١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان أرتوغ
ممثل
الجمهورية التركية
لقبرص الشمالية

تذييل

يدعي السيد كليريديس أن موقف الطرف القبرصي التركي متصلب، ويستشهد بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ دليلا على ذلك (انظر S/1994/629). بيد أنه يتجاهل تماما، لغرض ما، تقرير الأمين العام الذي صدر في وقت لاحق (في شكل رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤) (S/1994/785) والذي ذكر الأمين العام فيه بوضوح أنه تم تحقيق تقدم هائل في موقف الجانب القبرصي التركي نحو قبول مجموعة تدابير بناء الثقة وأن الطرف القبرصي اليوناني هو الذي لم يكن مستعدا لقبول مجموعة التدابير ككل، بما في ذلك التوضيحات المتفق عليها في فيينا ونيقوسيا. وقد بلغ الأمر بالسيد كليريديس أن أعلن أن صلاحية مجموعة التدابير قد انقرضت، ولجأ إلى مناورات ذات طابع ابتزازي، فهدد بالاستقالة لو أرغم على قبول تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة.

يدفع السيد كليريديس بالحجة المتسمة بالنفاق وعدم النزاهة والتي مفادها أن الطائفة القبرصية التركية تتحمل مع تركيا المسؤولية الأساسية عن العزلة التي توجد فيها. بيد أنه يتعمد الإغفال عن ذكر أن إقامة الدولة القبرصية التركية كانت النتيجة النهائية لقيام القبارصة اليونانيين، بالقوة، بإقصاء العنصر القبرصي التركي بأكمله من أجهزة دولة الجمهورية القبرصية لعام ١٩٦٠ وذلك اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ وللحملة التي شنوها للاستيلاء على قبرص بالقوة، والتي بلغت أوجها لدى حدوث الانقلاب اليوناني في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤. لقد كانت عزلة القبارصة الأتراك أشد مما هي عليه الآن أثناء سنوات المأساة في فترة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤، حين كانوا بمثابة مساجين في مناطقهم المحصورة المتناثرة في مختلف أنحاء الجزيرة، والتي لم تكن مساحتها الكلية تربو على ٣ في المائة من إقليم قبرص. وينبغي أيضا ذكر أن تركيا لم تقم حتى بالتدخل بوصفها طرفا في قبرص في ذلك الوقت، وتبين هذه الحقيقة أن عزلة الطائفة القبرصية التركية ليس لها أي علاقة بالحضور التركي، بل هي من صنع الطرف القبرصي اليوناني ونتيجة للحظر اللاإنساني الذي يفرضه ذلك الطرف. وفي الواقع فإن تركيا، فضلا عن ضمان أمن القبارصة الأتراك، هي البلد الوحيد الذي يساعدنا في محاولة التغلب على معاناة شعبنا نتيجة للحظر القبرصي اليوناني.

ويشترط السيد كليريديس أن يتم أولا وضع الأساس لحل مقبل قبل تناول مسألة تدابير بناء الثقة. ومن الجلي أن "الأساس" الذي يشير السيد كليريديس إليه هو العودة إلى الأوضاع غير المقبولة التي كانت سائدة قبل عام ١٩٧٤. لقد تم اختبار ذلك "الأساس" ولم تكن النتيجة فاشلة فحسب بل شكلت كارثة بالنسبة لقبرص وعرضت للخطر سلم المنطقة ككل.

إن الإجراء الذي يتوخاه السيد كليريديس، وهو مناقشة القضية العامة قبل طرق مسألة تدابير بناء الثقة، يشكل بكل بساطة إجراء من قبيل وضع العربة أمام الفرس، إذ أن الأمين العام ذاته ذكر أيضا في

تقارير حديثة ذات صلة أن أزمة الثقة العميقة هي التي تعوق التقدم صوب تسوية شاملة في قبرص وأن هذه التسوية ستسهّل كثيرا لو نُفذت سلسلة من تدابير بناء الثقة.

وتشكل تصريحات السيد كليريديس المضللة والمعروفة جيدا بشأن "الغزو والاحتلال" المزعومين إهانة تضاف إلى الضرر إذ أن اليونان هي التي كانت قد احتلت قبرص في فترة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤. وهو قد أضاف الآن جملة جديدة إلى سجل عباراته الجوفاء هي تعبير "التطهير الإثني". إن الطرف الذي ينتمي إليه السيد كليريديس وإدارته ذاتها قد أدينا بجميع التهم أعلاه، إذ أنهما المسؤولان عن المبادرة بشن أول حملة "تطهير إثني" في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك بتقتيل القبارصة الأتراك وإقصائهم عن ديارهم وممتلكاتهم، كما اقترفا نفس الأفعال ضد الحكومة المشتركة بين الطائفتين أثناء الهجمات التي شناها ضدنا في عام ١٩٦٣ بهدف ضم قبرص إلى اليونان في إطار "خطة أكريتاس" الشهيرة.

ومن الجلي أن دعاية السيد كليريديس بخصوص "التجريد من القوة العسكرية" تهدف إلى حرمان الشعب القبرصي التركي من سبيل الأمن الفعال الوحيد المتاح له، وهو وجود قوة السلم التركية بموجب معاهدة الضمان. وليس هذا الاقتراح غير واقعي إطلاقا فحسب، بل هو أيضا غير نزيه تماما إذ أن القبارصة الأتراك، حتى في عام ١٩٦٣، كانوا ضحايا هجمات لم تشنها قوات عسكرية نظامية، بل ميليشيا مسلحة وعناصر سرية مسلحة وقوات شبه عسكرية، تعول على تفوق الطائفة القبرصية اليونانية العددي على الطائفة القبرصية التركية. إن الشعب القبرصي التركي غير مستعد لأن يعود أبدا إلى موقف الضعف في إطار "التجريد من القوة العسكرية" المزعوم، خاصة في كنف ما يسود حاليا من انعدام تام للثقة والاطمئنان فيما بين الطائفتين.

لقد اقترحنا، بدلا من ذلك، إبرام اتفاق لعدم الاعتداء بين الطرفين، وإذا كان السيد كليريديس صادقا، فهو سيتخذ موقفا إيجابيا من هذا المقترح الجاد والبناء.

- - - - -